استراتيجية البعد الإنساني للأمن الوطني

م. حيدر زهير جاسم م.م. عقيل حسين عباس

مقدمة

لا شك ان ظهور معيار الأمن الإنساني اعطى الأولوية لأمن الأفراد على الأمن الوطني كونه ينظر الى التحديات الرئيسة التي يواجهها الفرد في توفير احتياجاته الأساسية من المأكل والمأوى والامن والملبس وغيرها على انها تهديدات اكثر تأثيرا على امن الافراد، بمعنى أخر ان النظر الى الفقر والمجاعة والتشرد والخوف من المجهول هي تهديدات ذات وقع كبير على نفوس الافراد ولها الأولوية في معالجتها عند الحديث عن الامن الوطني، فلا يتحقق هذا الأخير بوجود هذه المهددات على حياة الافراد، لذلك اصبح من اللازم الاهتمام بالتنمية المستدامة كاستراتيجية وظيفية لضمان الأمن الانساني. ومن ثم فإن تطبيق معايير الأمن الوطني مع اخذ الاعتبار بالمتطلبات الأساسية لأمن الافراد يضفي على هذه العملية بعدا إنسانيا يحقق كفاءة معيار الأمن الانساني وهذا يتطلب تسخير جهود كافة المؤسسات الفاعلة لتحقيق التوفيق بين متطلبات الامن الانساني واليات الأمن الوطني.

1- حدود البحث وأهدافه

تسعى هذه الدراسة الى توضيح دور البعد الإنساني في تحقيق الامن الوطني، فهذا الأخير يعتمد على مجموعة من الاليات والبرامج والسياسيات التي تهدف الى التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه كيان الدولة سواء من تلك القادمة من الخارج او التي تنبع من الداخل والتي معظمها ناتجة عن غياب كامل للبعد الإنساني عند تنفيذ السياسات الوطنية، وهذا الامر يجعل من تلك السياسات غير فاعلة ولا تغير في الواقع

شيئا، وتبقى مجرد الية لاستنزاف الموارد والأموال دون أي حلول للمشكلات الأمنية، لذا سنحاول في هذه الدراسة ان نبين دور البعد الإنساني وكيف يساهم في تحقيق الامن الوطني وبكلفٍ اقل.

2- مشكلة البحث

تكمن مشكلة الدراسة في كيفية معالجة الامن الوطني الذي يعاني من العديد من الاختلالات وعدم نجاعة الإجراءات الحكومية للدول في تحقيق الاستقرار الداخلي بسبب ابتعادها عن الجانب الإنساني وعدم الالتفات اليه عند صياغة الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الامن، وهذا أدى الى عدم فاعلية هذه الخطط والبرامج، مما يجعل الدولة امام ازمة امن تطول جميع القطاعات الامنية الأخرى وتؤثر سلبا على الأداء التنفيذي للمؤسسات الحكومية العامة والخاصة.

3- فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، انه كلما راعت المؤسسات الوطنية الجانب الإنساني في تطبيق سياسات الامن الوطني، كلما انعكس ذلك إيجابا على تحقيق الامن والاستقرار المجتمعي، ومن ثم يقلل من كلف الاموال التي تنفق في سبيل تحقيقه.

4- مناهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي اللذان يعنيان بالتحليل والمقدرة على التعامل مع البيانات والمعلومات والنظريات وملاحظة الظواهر للوصول الى مبادئ عامة تؤطر عملية البحث وتحدد معالم المشكلات التي تتعامل معها ومن ثم تقدم الخيارات والحلول لمعالجتها.

5- هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى خمسة محاور رئيسة، شمل المحور الأول الاحتياج الإنساني للأمن والمبادئ التي يقوم عليها، اما المحور الثاني العلاقة بين البعد الإنساني والامن الوطني، في حين كان المحور الثالث البعد الإنساني يحقق الامن الوطني، اما المحور الرابع بمن نبدأ في تحقيق الامن الوطني بالجانب الإنساني ام بالجانب الأمني؟، اما

المحور الخامس كلف تحقيق الامن الوطني في ظل سيادة نهج البعد الإنساني. انتهاءً بالخاتمة والنتائج والتوصيات.

6- مفاهيم ومصطلحات البحث

أ-مفهوم الإنسانية: الإنسانية هي مصدر صناعيّ من كلمة إنسان، وهي ما يُميِّز الإنسان من خصائص وصفات، تجعله بدورها يختلف عن بقيّة أنواع الكائنات الحيّة، ويمكن القول إنّ الإنسانيّة هي ما يُضادّ البهيميّة أو الحيوانيّة. كما أنّه يمكن تعريفها بأنّها ما يتميَّز به المرء من الأعمال الصالحة التي يقوم بها. وهي من وجهة نظر الفلاسفة تعني: (الحياة، والنُّطْق، والموت). والإنسانيّة هي ما يُعبِّر عن هدف الأخلاق، كما أنّها أساس فكرة الواجب عند الإنسان. كما أنّها مجموع الصفات التي تُكوِّن كائناً اجتماعيّاً يتطوَّر مع مرور الزمن.[1]

ب-مفهوم الامن تشير معاجم اللغة الى ان كلمة امن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة ان يعني الامن عند الفرد العادي هو غياب التهديد والعنف والمخاطر التي تهدد حقوقه.[2] واذا نظرنا مفهوم الامن الوطني سنجده يتألف من:[3]

- الامن سمة متغيرة اذ ان يتغير بالمكان والزمان ونوع القضية الأمنية، اذ ان لكل دولة مفهومها الخاص للأمن سواء كان متعلق بعوامل داخلية او خارجية.
- للأمن ثلاث محاور وهي: تأمين كيان الدولة من أي تهديد داخلي او خارجي، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الرضا المجتمعي او اغلبيته وعدم بروز اتجاهات تعارضه بالقوة المسلحة.
- ان للأمن عدة مستويات مثل (امن الدولة، امن المؤسسات، والنظام السياسي، امن المجتمع، امن الفرد ... الخ).
- ان للأمن مفهوم مرن أي انه يتكيف مع الظروف.

- مفهوم الامن مفهوم نسبي، يمكن ان يستهلك كل موارد الدولة لحفظه، ويمكن الاكتفاء بالحد الضروري لحفظ مصالح الدولة.
- ان هناك علاقة بين الامن والتهديد اذ لا يمكن دراسة واحد دون الاخر.

جـ-مفهوم الحماية والتمكين

إن حماية وتمكين الافراد هما حجران أساسيان لتحقيق هدف الأمن الوطني. لذا تعرف الحماية والتمكين بالآتي:[4]

-الحماية هي "استراتيجيات، أنشأتها الدول ، والوكالات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، (لحماية) الناس من الأخطار". وهو يشير إلى القواعد والعمليات والمؤسسات اللازمة لحماية الناس من التهديدات الحرجة والواسعة الانتشار. والحماية تعني نهج "من أعلى لأسفل". (أي يبدأ من الدولة نزولا الى الافراد) وهي تعترف بأن الناس يواجهون تهديدات خارجة عن سيطرتهم (مثل الكوارث الطبيعية والأزمات المالية والصراعات). لذا، يتطلب أمن الإنسان حماية الناس بطريقة منهجية وشاملة وقائية. تتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن تنفيذ مثل هذا الهيكل الوقائي. وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية. والمجتمع المدني والفاعلين غير الحكوميين.

-يتم تعريف التمكين على أنه "استراتيجيات التي تمكّن الناس من تطوير مقاومتهم للأوضاع الصعبة ويعني التمكين نهج "من القاعدة إلى القمة". أي انه يهدف إلى تطوير قدرات الأفراد والمجتمعات على اتخاذ قرارات مستنيرة والتصرف نيابة عنهم. إن تمكين الناس لا يمكّنهم من تطوير إمكاناتهم الكاملة فحسب، بل يسمح لهم أيضًا بإيجاد الطرق والمشاركة في الحلول لضمان الأمن الإنساني لأنفسهم وللآخرين.

اذن فإن الحماية والتمكين يعزز كل منهما الآخر ولا يمكن معالجتهما بمعزل، كلاهما مطلوب في جميع حالات انعدام الأمن الوطني ببعده الانساني تقريبًا.

المحور الاول/ الاحتياج الإنساني للأمن والمبادئ التي يقوم عليها

الامن حاجة إنسانية فطرية، فالإنسان يبحث عن الامن في كل تصرفاته سواء كان لتلك التصرفات اثارا تعود على الروح او على الجسد، فهو يتعبد ويتغذى ويطلب العلم ويعمل ويستثمر أمواله ويكون اسره ويمارس هواياته ليشعر بالأمن. ويدافع عن حقوقه المادية والمعنوية ويشارك في المظاهرات والاعمال السياسية والمطالبات الاجتماعية وقد يقاتل أيضا طلبا للأمن. لذا كان امن الانسان غاية كل الأديان والمعتقدات والفلسفات، وظل على مر العصور مطلبا أساسيا لجميع الاجناس والدول. فحياة الانسان وكرامته وما يؤدي الى صيانتها ليست مجالا للمساومة، فالأصل انها نهايات السعي الدنيوي في هذه الحياة ووسائل بلوغ ما يرجوه اغلب البشر بعد الممات، ولقد أتت نصوص دساتير الدول ومواثيقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على اختلاف صيغها لتؤكد بصفة رئيسية المسؤولية المشتركة لكل عناصر المجتمع عن العناية بهذا المطلب الإنساني الهام.[5]

لقد حدث تغيير حاسم في خطابات التنمية مع ظهور قاعدة للأمن ترتبط بالبعد الانساني تعطي الأولوية للأفراد على الأمن الوطني وتصور الفقر باعتباره التهديد الحقيقي لأمن الأفراد.[6]

اشارت تقارير التنمية البشرية لا سيما تقرير عام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الأفراد يجب أن يكونوا مرجع الأمن بدلاً من الدول لأن أمن الدولة أصبح أقل عرضة للخطر، بينما يعاني الأفراد حتى من ممارسات دولهم[7] ويدعم هذا الادعاء حقيقة تناقص حالات الحرب بين الدول وزيادة الحروب داخلها خلال التسعينيات. ولذلك، تعلن هذه التقارير عن أن تعريف الأمن من حيث "الضمانات ضد خطر حدوث محرقة نووية" أصبح في حقبة ما بعد الحرب الباردة على وشك الحدوث. لذلك شددت التقارير على جانبين من جوانب الأمن البشري: السلامة من مثل هذه التهديدات النووية وما تخلفه من أوضاع تهدد الامن الانساني كالجوع والأمراض .... الخ، ومن ثم فإنها تقترح(التقارير) تحقيق الأمن ببعده الانساني من حيث الضمانات بمعالجة التهديدات المجتمعية التي تربك الامن كالفقر العالمي والقضايا الامنية التي تعبر الحدود الدولية وتستقطب الفقراء الذين ينخرطون في ممارستها لكونها تمثل

مصدر دخل سهل الحصول ومغري لهم كالمخدرات، والهجرة غير القانونية والإرهاب". ولضمان الأمن يجب التركيز على الفرد عن طريق بناء ذاته وتوفير العيش الكريم الذي يضمن له مصدر دخل مناسب يلبي متطلباته الاساسية، من خلال التنمية البشرية. [8]

إن مفهوم الأمن الانساني، كما يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبني على أربع خصائص أساسية: (عالمية، ترابط المكونات، الوقاية بدلاً من الحماية، ومركزة على الناس). ووفقاً لصياغة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن التنمية البشرية والأمن الانساني هما شرطان مسبقان للسلام ويعزز كل منهما الآخر. إن تعريف التنمية البشرية "عملية لتوسيع نطاق خيارات الناس" ، يجادل بأن الأمن الإنساني يدل على قدرة الناس على ممارسة هذه الخيارات بأمان وحرية ومع الثقة النسبية التي ستدعمها تلك الخيارات. هنا تمكين الناس هو جانب حاسم في أن الأفراد يجب أن تكون قادرة، والسماح، لتحمل المسؤولية والفرص لإتمان على حياتهم ولذلك، فإن الأمن الانساني هو في الأساس مفهوم وقائي ومتكامل يشمل كل فرد يُقصد به الضمان. ومن ثم، يمكن تعريفه على نطاق واسع على أنه يحتوي على مكونات متعددة تقع ضمن فئتين: التحرر من الخوف والتحرر من العوز.[9]

المحور الثاني/ علاقة البعد الإنساني بالأمن الوطني

هنالك ارتباط وثيق بين البعد الإنساني والأمن الوطني ويمكن توضيح ذلك من خلال ثلاثة حقائق رئيسة وكالاتي:

الحقيقة الأولى ان البعد الانساني يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الحياة الكريمة، فالحياة الإنسانية الكريمة تقوم على ركائز يفترض ان تتوفر في واقع الوطن الامن. ومن اهم تلك الركائز، قدرة الانسان على اشباع احتياجاته الأساسية كالغذاء والدواء والكساء والعلم، فهذه مواد حياته التي لا يصلح او يكون بقاؤه بدونها، وعموما يمكن اشباع هذه الاحتياجات من خلال أربعة طرق، الأولى والثانية تحفظان للإنسان كرامته، وهما العمل ورعاية الدولة، والثالثة والرابعة تفقدان الانسان كرامته ويؤديان الى شعوره بالدونية والخجل، وهما الاعتماد على احسان الاخرين والكسب غير المشروع. ويأتي الامن

الوطني كعامل حاسم في تمكين الفرد من الاستجابة لاحتياجاته الأساسية بالطرق التي تبقى على كرامته ولا تمتهنها. فكلما زاد شعور الدولة بالأمن كلما توفرت فيها فرص العمل الذي يناسب الفرد ويحقق اماله ويسد حاجاته من ناحية، وكانت الدولة من ناحية أخرى مهيأة ماديا وادبيا للقيام بواجب صيانة ذاته من تعرضها للآفات. ومن ذلك رعايته بما يلزم لبقائه عزيزا إذا تعذر عمله بصورة كريمة.[10]

ومن الركائز المهمة التي تقوم عليها الحياة الكريمة وتتأثر وجودا وعدما بمدى ما تنعم به الدولة من امن في مجالات الامن الوطني المختلفة هو تحرر الفرد من القيود غير المشروعة على حقوقه الشخصية المادية والمعنوية. فهذا التحرر من اهم مقتضيات انسانيته، وتأمينه يمثل في الواقع اهم واجبات الدول لذا عنيت الدولة الحديثة –نظريا على الأقل– بتأكيد هذا الواجب في قوانينها وتوضيح سبل رعايته. بل ان دول العالم المعاصر اعترافا منها بهذا الواجب اتفقت منذ ما يزيد على 60 عاما على ميثاق عالمي يؤكد قيمة الانسان ويحرم التعدي على حقوقه (ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الانسان).[11]

ان رعاية حقوق الفرد المادية والمعنوية تشمل القيام بكل ما يلزم لحماية شخصه ضد الاعتداءات أيا كان نوعها ومصدرها وهذا يقتضي منع أي ممارسات بلا استثناء، تدل او تؤدي الى انتهاك حرماته الطبيعية والقانونية: كالتجسس عليه او تقييد حرياته الشخصية الدستورية وايذائه بغير وجه حق، او احتقاره او مصادرة ممتلكاته او منعه من العمل وطلب العلم تعذيبه او سجنه او معاقبته بدون سبب او تعريضه الى التمييز العنصري في أي من المجالات الإنسانية ..... الخ. فهذه لوازم ومؤشرات الحياة الإنسانية الكريمة. وهي تكون أكثر ظهورا واستقرارا في أطار الواقع عندما تتميز الدولة بمستوى عال من الامن الوطني.[12]

الحقيقة الثانية الدالة على البعد الإنساني للأمن الوطني، هي انه شرط أساسي لمضاعفة جهود الفرد من اجل بلوغ طاقاته الإنتاجية وتحقيق ذاته، ولا شك ان قوة اندفاع الفرد في اتجاه مضاعفة جهوده ترتبط بقدرته على تمييز مصالحه الحقيقية وما يخدمها، ومهارة التمييز هذه مكتسبة تنمو وتضمحل في الفرد بأثر عوامل من أهمها عامل الامن

الوطني، وتفسير ذلك ان الدولة التي تنعم بأمن وطني شامل وتعيش في ظل ظروف إيجابية وتغيب فيها او تقل المعوقات التي تحول دون ادراك هذه المهارة فهي ستكون اقرب الى التقدم الفكري والفني الذي من ابرز اثاره وفرة فرص تبادل الخبرات بين الافراد والمؤسسات مما يسمح للفرد من الحصول على معارف ومهارات جديدة يعزز بها ويطور من خلالها قدراته، وهذا سيؤدي بالتأكيد الى زيادة ثقة الفرد بنفسه وسيادة الروح الإيجابية لديه. (13)

الحقيقة الثالثة تتعلق بحق الفرد في توجيه ما فضل من طاقاته ووقته عقب استيفاء احتياجات بقائه الأساسية للاستجابة لتلك المتطلبات التي تكتمل بها سعادته، فكما تبين من خلال الحقيقة الأولى عندما تأمن تتلاشى فيها –كأثر مباشر الهموم الإنسانية المتعلقة بطلب العيش الكريم وتأمين الحقوق الشخصية، وبتلاشي تلك الهموم يبدأ الفرد في الاهتمام بما يحقق له المتعة كممارسة الأنشطة الترويجية التي يهواها. كما يزول بتلاشي تلك الهموم أعظم ما يشغل الفرد عن التفكير الإيجابي ومن ثم يتجاوز سعيه الى مرحلة النفع المتعدي الذي تشعر النفس بحصوله بالسعادة والرضى وراحة الضمير. ولعل من أعظم ما يحصل به النفع المتعدي ويبعث في نفس الانسان الشعور بالرضا والسعادة هو ان يستطيع الاسهام في خدمة هويته الحضارية بشكل فعال، ومن الطبيعي ان يختلف الافراد في الأنشطة التي يميلون اليها ويسهمون بواسطتها في خدمة هويتهم الحضارية بحسب فروقهم الفردية كالثقافة والمستوى الفكري والقدرات والسن والجنس والطباع فقد يميل بعضهم مثلا الى العمل الخيري الذي تحث عليه التعاليم العليا في المجتمع، بينما قد يميل اخرون الى ممارسة مهنة إضافية يحتاجها المجتمع... الخ، وايًّ كان نوع النشاط الذي يميل اليه الفرد في وقت فراغه فأنه في الدول الامنة يكون في الغالب منبثقا من هويته الحضارية التي يريد ذلك الفرد خدمتها وتأكيد تميزها. (14)

المحور الثالث/ البعد الإنساني يحقق الامن الوطني

يتزايد اعتماد الأمن على البعد الإنساني كمبدأ لتوجيه السياسات الداخلية والخارجية، فضلا عن أداة سياسية للبرمجة في مجالات الأمن والتنمية والعمل الإنساني. وتكمن قوة وجاذبية البعد الإنساني في الامن الوطني كأداة تشغيلية للتحليل والشرح والبرمجة في العناصر التالية:

1- البعد الإنساني للأمن الوطني إطار للحماية والتمكين

يستمد الأمن الوطني في بعده الإنساني الكثير من قوته من إطار السياسة المزدوجة الذي تستند إلى ركيزتي الدعم والتمكين المتبادلين ويقدم تفعيل هذا الإطار نهجًا هجينًا من خلال الاتي:[15]

- يجمع بين القواعد والعمليات والمؤسسات من القمة إلى القاعدة، بما في ذلك إرساء سيادة القانون والحوكمة الرشيدة والمساءلة وأدوات الحماية الاجتماعية مع التركيز من أسفل إلى أعلى ، حيث تدعم العمليات الديمقراطية الدور الهام للأفراد والمجتمعات المحلية كفاعلين في تحديد و تنفيذ حرياتهم الأساسية.
- يساعد على تحديد الثغرات الموجودة في البنية التحتية للأمن ويكتشف طرقًا للتخفيف من أثر عجز الأمن الحالي.
- يضمن استدامة البرامج والسياسات كحماية وتمكين يتم إدخالها بطريقة منهجية وقائية مع نظرة إلى الاستقرار على المدى الطويل.
- يعزز قدرة الافراد على التصرف نيابة عنهم.
- يعزز قدرة الأفراد والمجتمعات على مقاومة ظروف انعدام الأمن.
- يشجع على العمليات التشاركية

2- البعد الإنساني للأمن الوطني شامل

يتناول البعد الإنساني للأمن الوطني النطاق الكامل لعدم الامن الانساني. وهو يعترف بالطابع متعدد الأبعاد للتهديدات الأمنية – بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، الصراعات العنيفة والإفقار الشديد – فضلاً عن ترابطها (سواء قطاعياً أو جغرافياً). على وجه الخصوص، كأسلوب تشغيلي، ويقوم البعد الإنساني للأمن الوطني ضمن هذا الإطار الشامل بالآتي: [16]

- يعزو أهمية متساوية إلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين جميع الافراد.
- يضع قواعد رئيسة لا ينبغي أن تهدد حياة أي شخص أو بقائه أو كرامته
- يوفر إطارًا عمليًا لتحديد التهديدات واسعة النطاق في حالات الأزمات المعينة
- يعالج التهديدات داخل الحدود وعبرها.
- يشجع التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف

3- البعد الإنساني للأمن الوطني متعدد القطاعات

ان التماسك بين المدخلات والسياسات المختلفة من أجل تجنب الأضرار السلبية هو امر ضروري، تحقيقا لهذه الغاية ، يضع البعد الإنساني للأمن الوطني جدول أعمال حقيقي متعدد القطاعات والذي:[17]

- يلتقط التأثير النهائي لتدخلات التنمية أو الإغاثة على رفاهية الإنسان وكرامته.
- يوفر إطارًا عمليًا لتقييم العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية للتدخلات المدعومة من خلال السياسات والبرامج والمشروعات.
- يمكن الحلول الشاملة والمتكاملة من مجالات حقوق الإنسان والتنمية والأمن بطريقة مشتركة
- يساعد على ضمان اتساق السياسات والتنسيق عبر ميادين ومذاهب منفصلة تقليديًا.
- يسمح بمشاركة المعرفة والتعلم الموجه نحو تحقيق النتائج.

4- البعد الإنساني للأمن الوطني محدد السياق

يختلف انعدام الأمن اختلافاً كبيراً بين البلدان والمجتمعات. تعتمد كل من أسبابها وتعبيراتها على تفاعل معقد من العوامل الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. لذلك، فإن معالجة انعدام الأمن لدى الناس تتطلب دائمًا مواصفات لالتقاط التغيرات عبر

الوقت والسياقات. يوفر البعد الإنساني للأمن الوطني بوصفه نهجا واسع النطاق وقابل للتطبيق على نطاق عالمي، إطارًا ديناميكيًا من خلال الاتي: [18]

- يعالج أنواعًا مختلفة من انعدام الأمن حيث تظهر هذه الأمور في سياقات محددة.
- يبنى على العمليات التي تستند إلى تصورات الشعوب الخاصة للخوف والضعف.
- يحدد الاحتياجات الملموسة للمواطنين تحت الضغط.
- يمكن من تطوير حلول أكثر ملاءمة مدمجة في الواقع المحلي
- يكشف النقاب عن عدم التوافق بين السياسات المحلية والدولية ويساعد على تحديد الاحتياجات الأمنية ذات الأولوية على المستوى المحلي.
- ينظر إلى تأثير التطورات العالمية على المجتمعات المختلفة.
- يستقطب البيئات الأمنية الدولية والإقليمية والدولية المتغيرة بسرعة.

5- البعد الإنساني للأمن الوطني يركز على الوقاية

تمثل الوقاية أحد اهم العناصر المميزة للبعد الإنساني للأمن الوطني من أجل تقليل آثار انعدام الأمن، وإيجاد حلول طويلة الأجل، وبناء القدرات البشرية للاضطلاع بالوقاية. في هذا الصدد يقوم البعد الإنساني للأمن الوطني بالآتي: [19]

- يعالج الأسباب الجذرية لعدم الأمان لدى الافراد.
- يشدد على الوقاية المبكرة بدلاً من التدخل المتأخر ويقلل تكلفة تحقق الامن الوطني
- يشجع الاستراتيجيات المعنية بوضع آليات للوقاية، والتخفيف من الآثار الضارة عند حدوث الانتكاسات، وفي النهاية مساعدة الضحايا على التأقلم.

6- البعد الإنساني للأمن الوطني يعمل على إقامة الشراكات والتعاون

مع تركيزه على ترابط التهديدات، يتطلب البعد الإنساني للأمن الوطني تطوير شبكة مترابطة من أصحاب المصلحة المتعددين، والاستفادة من الخبرات والموارد لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام على المستوى المحلي وكذلك

الإقليمية والدولية. ومن ثم يمكن للأمن الوطني أن يؤدي إلى إقامة التآزر والشراكات التي تستفيد من المزايا المقارنة ويساعد في تمكين الأفراد والمجتمعات من التصرف نيابة عنهم. [20]

مما تقدم يمكن القول ان التحليلات المستندة إلى البعد الإنساني للأمن الوطني يمكن ان تكون ذات أهمية واسعة من خلال تقديم سرد شامل وسياق محدد للاحتياجات الملموسة للأفراد والعوامل التي تعرض أمنهم للخطر ويمكن استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال هذه التحليلات في تقييم الترتيبات والسياسات المؤسسية القائمة، لتجنب الوقوع في إشكالات وتهديدات على الافراد وتطال احتياجاته الأساسية، وهذا سينعكس على الامن الوطني، فضلاً عن ذلك فأن هذه التحليلات يمكن ان تعطينا مؤشرا او معيار لتقييم الاثار المترتبة على الأداء الحكومي للدولة في تطبيق إجراءاتها وممارساتها في بحثها عن امنها الوطني.

المحور الرابع/ بمن نبدأ في تحقيق الامن الوطني بالجانب الإنساني ام بالجانب الأمني؟

تم طرح هذا التساؤل في سياق الدراسة من اجل توضيح ان هناك اسبقية ضرورية عند تحقيق وصيانة الامن الوطني للدول، وقد اوضحنا أعلاه مدى الترابط بين الامن والجانب الإنساني، وكيف يمكن ان يتحقق الامن الوطني للدول في حال تناوله الجانب الإنساني في استراتيجياتها الأمنية، لذا أصبحنا نتحدث عن مفهوم يحمل الامن والإنسانية الذي جاء من خلال دمج عدة مفاهيم مختلفة تؤدي الى تحقيق الامن الوطني وهي: [21]

1- مفهوم التنمية البشرية. وقد دعا التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 إلى اتباع نهج يركز على الافراد في جميع أشكال التنمية. وبناءً على ذلك، كان هناك طلب بمواصلة تطوير الإنتاج الوطني وتأثيره على التنمية البشرية والامن الوطني.

2- هو المفهوم الذي يستند إليه الأمن الانساني وهو التنمية المستدامة بوصفها استراتيجية إنمائية طويلة الأجل وضرورية تحقق الامن الوطني.

3- مسؤولية الحماية. هذا يستعرض التوترات بين المطالبة بحقوق الإنسان العالمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. إذا كانت الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزامها بحماية مواطنيها، أو إذا أصبحت الدولة نفسها خطراً، فإن المسؤولية عن الحماية يتم نقلها من الدولة ذات السيادة إلى المجتمع الدولي.

من المثير للاهتمام بشكل خاص هو الصلة بين الأمن الوطني والجانب الانساني. من أجل تحسين التمييز بين المفاهيم، يعد الامن "شرط ضروري ولكنه غير كافٍ" للتنمية البشرية، مع اقتراح مفاده "إذا كان الأمن الوطني يمكن أن يغطي التهديدات الأكثر إلحاحًا، فإن التنمية وارتباطها بالجانب الانساني ستعالج بعد ذلك الرفاهية المجتمعية، لذلك هناك سبعة ابعاد للأمن الوطني والتي تركز على الانسان وتستهدفه كعامل رئيس فيها:[22]

• الأمن الاقتصادي – ضمان حصول كل فرد على الحد الأدنى من الدخل المطلوب.
• الأمن الغذائي – ضمان الوصول المادي والاقتصادي إلى المواد الغذائية الأساسية.
• الأمن الصحي – ضمان الحد الأدنى من الحماية من الأمراض وأنماط الحياة غير الصحية. • الأمن البيئي – حماية الناس من ويلات الطبيعة على المدى القصير والطويل، والتهديدات التي من صنع الإنسان في الطبيعة ، وتدهور البيئة الطبيعية. • الأمن الشخصي – حماية الأشخاص من العنف الجسدي. • أمن المجتمع – حماية الناس من فقدان العلاقات والقيم التقليدية ومن العنف الطائفي والعرقي. • الأمن السياسي – ضمان أن يعيش الناس في مجتمع يكرم حقوقهم الإنسانية الأساسية .

هذا يعني ان القيم الإنسانية والجانب الإنساني يجب ان يكون سابق للجانب الأمني في تحقيق الامن الوطني، لان مراعاة المتطلبات الاساسية للافراد في المجتمعات هو جزء كبير من تحقيق الامن الوطني والاستقرار المجتمعي، هذا يقودنا القول ان اندماج الامن بالإنسانية ترتبط بمجموعتين من الديناميات وهي:[23]

الأولى: هناك حاجة إلى الأمن الانساني استجابة لتعقيد التهديدات الأمنية القديمة والجديدة على حد سواء – من الفقر المزمن والمستمر إلى العنف العرقي ، والاتجار بالبشر ، وتغير المناخ ، والأوبئة الصحية ، والإرهاب الدولي ، والانكماش الاقتصادي والمالي المفاجئ. وتميل مثل هذه التهديدات إلى اكتساب أبعاد عبر الوطنية وتتجاوز المفاهيم التقليدية للأمن التي تركز على الاعتداءات العسكرية الخارجية وحدها.

الثانية: إن الأمن الانساني مطلوب كنهج شامل يستخدم النطاق الواسع من الفرص الجديدة للتصدي لمثل هذه التهديدات بطريقة متكاملة. لا يمكن معالجة تهديدات الأمن الوطني من خلال الآليات التقليدية وحدها. وبدلاً من ذلك، فإنها تتطلب إجماعًا جديدًا يعترف بالترابط بين التنمية وحقوق الإنسان (البعد الانساني).

ومن ثم يصبح الامن الوطني ببعده الانساني يعني:[24]

- الابتعاد عن المفاهيم التقليدية للأمن التي تركز على الدولة والتي تركز في المقام الأول على سلامة الدول من العدوان العسكري، إلى التركيز على أمن الأفراد وحمايتهم وتمكينهم.
- جذب الانتباه إلى عدد كبير من التهديدات التي تتخلل مختلف جوانب الحياة البشرية، وبالتالي تسليط الضوء على العلاقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.
- الترويج لنهج جديد متكامل ومنسق يركز على الافراد للنهوض بالسلام والأمن والتنمية داخل الأمم وفيما بينها.

وبهذا المعنى للامن ينبغي ان يشمل الخصائص الاتية عند تناول أي استراتيجية امنية وطنية وهي: [25]

1- يتمحور حول الافراد: كمفهوم محوره الإنسان، يضع الأمن الوطني الفرد في "مركز التحليل". ومن ثم، فإنه يأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من الظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وسبل العيش والكرامة، ويحدد العتبة التي تهدد حياة الإنسان على نحو لا يمكن تحمله.

2- متعدد القطاعات: يعتمد الأمن الوطني ببعده الانساني أيضًا على فهم متعدد القطاعات لعدم الأمان. ولذلك، فإن الأمن الوطني يستلزم فهماً واسعاً للتهديدات ويشمل أسباب انعدام الأمن المتعلقة على سبيل المثال بالأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي.

3- شامل: ينطوي الأمن الوطني ببعده الإنساني على مناهج شاملة تؤكد على الحاجة إلى استجابات تعاونية ومتعددة القطاعات تجمع بين أجندات الذين يتعاملون مع الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. "ويجب أن تكون هناك استجابة أقوى وأكثر تكاملاً من المجتمعات والدول حول العالم.

4- وأخيرا وقائي، فعند معالجة المخاطر والأسباب الجذرية لعدم الأمان، فإن الأمن الوطني ببعده الانساني موجه نحو الوقاية، ويقدم تركيزاً مزدوجاً على الحماية والتمكين.

المحور الخامس/ كلف تحقيق الامن الوطني في ظل سيادة نهج البعد الإنساني

ان الامن الوطني للدول يتطلب تسخير موارد وإمكانات مالية ومادية ضخمة، يمكن ان توظف بالشكل الصحيح اذا ما تم استثمارها في مجالات أخرى –غير عسكرية– متعددة تحقق الغاية نفسها التي وضعت من خلالها وباقل الكلف. فالدول حينما تسعى لتحقيق امنها الوطني تهدف الى ديمومة استقراره بشتى الوسائل والطرق المتاحة، وهذا من الممكن ان يستنزف تلك الموارد المالية والمادية دون معالجة غياب او عدم استقرار الامن الوطني، لان الدول تنفق الأموال بشراء السلاح والمعدات العسكرية والأمنية اعتقادا منها ان تستطيع ان تضبط امنها من خلالها، الامر الذي يجعل من توجهات الحكومات ينساق الى هذه الخيار وسيستبعد كافة الخيارات الأخرى، ومن ثم يقود حكومات الدول نحو مزيدا من الانفاق غير الضروري وقد يغرقها في ديون لدول أخرى تهدد امنها الوطني وسيادتها.

فمثلا ارتفع الانفاق العسكري العالمي على الامن الى 1.7 تريليون دولار بزيادة 1.1 % عن العام 2016،[26] وإذا هذه الأموال التي تنفق سنويا لو تم توظيفها في قطاعات الخدمات والتنمية البشرية لساهمت مساهمة كبيرة في القضاء على الفقر العالمي ولقضت على مختلف اشكال التهديد والإرهاب الذي تخشاه الدول في العالم عن طريق توفير فرص العمل والمشاريع الإنمائية والخدمية التي ستستقطب الكثير من العاطلين عن العمل الذي يعدون العامل الرئيس في اخلال الامن. كما ان الاستمرار في التوجه نحو التسليح يجعل من تجارة السلاح سائدة في محيط العلاقات الدولية وستساهم بإيجاد أجيال تتقبل بالعنف كثقافة لها، فضلا عن استخدام الأسلحة كهواية بسبب تطبعهم من خلال نمو مصانع الأسلحة التي ستستقطب ايدي عاملة كبيرة يكون شغلها الشاغل التعرف على أحدث تكنولوجيا السلاح، لا بل يسعون الى تجربتها في ميادين مختلفة، ناهيك من الأموال الطائلة التي ستستثمر في هذا المجال، ومن ثم تكون الدولة هنا سببا في اختلال الامن الوطني بدلا من تحقيقه.

جدول (1) يوضح مقارنة بين حجم الانفاق على الامن وبين الانفاق على التنمية والتطوير لدول مختارة ومدى استقرار امنها الوطني ورضى المجتمع لعام 2017

الدولة	انفاقها على الامن بالدولار	انفاقها على البحث والتنمية بالدولار	موازنتها المالية باللولار	مدى استقرار امنها الوطني	مدى رضى المجتمع
اليابان	43 مليار	168.6 مليار	831 مليار	مستقر جدا	راضي جدا
المانيا	38 مليار	118.5 مليار	348.5 مليار	مستقر	راضي
السودان	1.8 مليار دولار	355 مليون	19 مليار دولار	غير مستقر	غير راضي

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1-John F. Sargent Jr, Global Research and Development Expenditures: Fact Sheet, Congressional Research Service, 7-5700, Washington, June 27, 2018, p.2.

2-The Statistics Portal, Leading countries by gross research and development (R&D) expenditure worldwide in 2018 (in billion U.S. dollars, published on link:

https://www.statista.com/statistics/732247/worldwide-research-and-development-gross-expenditure-top-countries/

3–البنك الدولي، الانفاق العسكري لدول العالم، نشر على الرابط الرسمي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end=2017&locations=DE&start=1960

نلاحظ من الدول أعلاه ان الدول التي تنفق أموالها على البحث والتنمية تكون أكثر استقرارا من ناحية امنها الوطني ويكون مجتمعاتها أكثر رضى على أداء حكوماتها، لان هذه الدول اعادت توجيه نفقاتها باتجاهات تعمل على الاهتمام بالجانب الإنساني والفرد هنا مركز اهتمامها فتقلل نفقات الدفاع والامن مقابل زيادة نفقات البحث والتنمية التي بدورها تحقق الامن الوطني لهذه الدول، على عكس الدول التي تذهب الى انفاق أموالها في الدفاع وعسكرة المجتمع وتبقى في دوامة البحث عن الامن الذي لا تحصده بسبب سياساتها الأمنية الخاطئة.

الخاتمة

يعد توظيف البعد الإنساني في كافة اليات وسياسات الدولة عاملا مهما في تحقيق الامن الوطني في كل الدول، فالدول تنفق مليارات الدولارات سعيا منها لتحقيق الامن عن طريق شراء الأسلحة والمعدات العسكرية وخوض الحروب وتجنيد الافراد واستحداث أجهزة وعمليات وفرق عسكرية، لكنها لا تحقق الهدف المطلوب في اغلب الأحيان، فاذا اعتمدنا قاعدة الفعل ورد الفعل نرى ان هذه الإجراءات التي تمارس القوة تقابل في الاتجاه المعاكس رد فعل لهذه القوة، أي بمعنى اخر تقوم الجماعات المسلحة والارهابية مثلا بزيادة زخم قوتها لموازنة التأثير القادم من الاخر، وهذا بدوره يؤدي الى استدامة الحروب والصراعات بسبب تمسك كل طرف في حججه وغاياته من خلال استخدامات تلك القوة، ومن ثم يغيب الامن والاستقرار وان كان بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى، لذا وضحت هذه الدراسة دور البعد الإنساني الذي انطلق من التعرف على الحاجات الإنسانية التي تجعل الجماعات والافراد ينزعون نحو أدوات القوة لتحقيقها، فالتركيز على تلك المطالب وتلبيتها سيقابل برد فعل يتسم

بالمرونة والإنسانية (اذا طبقت قاعدة الفعل ورد الفعل) ويسهم بتحقيق الامن والاستقرار بأبسط الكلف مقارنة بما ينفق على أدوات القوة العسكرية، وهذا الامر هو غاية كل الحكومات تجاه شعوبها الا وهو تحقيق الامن الشامل.

النتائج والتوصيات

من خلال ما تقدم يمكن التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن تناولها بالآتي:

1- النتائج

- ان الامن الوطني والجانب الإنساني مترابطان، فتحقيق الامن الوطني يجب ان يراعي المتطلبات الإنسانية قبل وضع أي خطة او استراتيجية وطنية تهدف الى تحقيق الامن.
- لا يتحقق الامن الوطني من دون البعد الإنساني، فإهمال البعد الإنساني سيعمل على إنفاق أموال وتسخير موارد لغرض تعزيز المتطلبات الأمنية كالأسلحة ومرفقاتها بصورة مبالغ فيها دون تحقيق الامن.
- ان مراعاة الجانب الإنساني وتلبية متطلبات الافراد والمواطنين من مستلزمات الحياة الكريمة كالغذاء والملبس والسكن والتعليم ... الخ يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الامن الوطني، لان الحاجة هي من تخلق الجريمة وتهدد الامن الوطني.
- ان مراعاة البعد الإنساني عند وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية، تقلل الكلف المادية والمالية لتحقيق الامن الوطني، فاتجاه الدول نحو تسخير الأموال والموارد في تحقيق المتطلبات الإنسانية لمواطنيها اقل بكثير فيما لو سخرت هذه الأموال والموارد للتسليح، ومن ثم تحقيق الامن الوطني بكلف قليلة وبشكل أكثر فاعلية.
- ان توفير الحياة الكريمة للأفراد هو اهم أساس من أسس الامن الوطني، لأنه بهذا سيكون المجتمع مشبع من ناحية متطلبات الحياة الأساسية، وهذا الإشباع سينعكس على الامن الوطني، فتقل الجريمة كالسرقة والقتل وتهديد حياة المواطنين...

الخ، ومن ثم سيصل المجتمع تلقائيا الى حياة الرفاهية، التي تصل اليها المجتمعات بعد القضاء على مظاهر الفقر والجوع، وبانتهاء هذه الظواهر سيكون بعدها تمهيد لحياة الرفاهية التي تعني خلو المجتمعات من أي جانب يهدد استقرار الامن الوطني وحرية الافراد واستثمار أوقات فراغهم في الترفيه والتسلية بعد اشباع الحاجات الأساسية.

- ان وصول المجتمعات الى حياة الرفاهية، تجعل من افرادها يدينون بالولاء الوطني التام لدولهم، ومن ثم يصبح من الصعوبة بمكان التأثير عليهم من الخارج، وهذا يجعل الروح الوطنية والانتماء الوطني يسمو فوق كل الانتماءات الأخرى، لا بل حتى فوق الانتماءات الدينية والمذهبية، وهذا هو جل اهتمام وهدف السياسات الأمنية لكل الدول حينما تسعى لتحقيق امنها الوطني.

2-التوصيات

- عدم اهمال البعد الإنساني في أي استراتيجية امنية تسعى الى تحقيق الامن الوطني.
- ان أي مجتمع او دولة تسعى الى تحقيق الامن الوطني يجب ان تبدأ بالقضاء على المسببات المجتمعية التي تهدد الامن، وهي الفقر والحاجة الماسة لمتطلبات الحياة الإنسانية، لذا نوصي بمعالجة هذه المظاهر قبل الشروع في أي خطة امنية.
- نوصي بتسخير الأموال والموارد التي تنفق على الجانب الأمني المتعلق بالأسلحة والمعدات العسكرية، وانفاقها على معالجة افة الفقر والجوع، والاهتمام بالتنمية البشرية كعامل يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لان الأموال التي تصرف في المعدات العسكرية والامنية، ممن الممكن لها ان تحقق الامن الوطني بصورة أفضل فيما لو انفقت في التنمية ومعالجة مظاهر الجوع والفقر والمتطلبات الاجتماعية الأخرى كالتعليم، والصحة، ...الخ.

- **تعزيز الروح الوطنية لدى الافراد في المجتمع، وذلك بالالتفات الى تحقيق رغبات الافراد وتطلعاتهم المستقبلية، لان ذلك سيحقق الاستقرار المجتمعي ويشعر بالمواطنين ان هناك من ينصت لهم، وسيقوي الترابط بين الحكومة والافراد ويشكلون معا حائط صد امام التهديدات الداخلية والخارجية.**
- **نوصي بالاستعانة بالمراكز البحثية والجامعية لما لها من دور رئيس في تشخيص المشكلات التي تهدد الامن الوطني وتضع الحلول لها.**

الهوامش

[1] معجم المعاني، المعاني الجامع، الإنسانية، نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 12/3/2016 على الرابط: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ الانسانية/

[2] –نقلا عن: فهد بن محمد الشقحاء، الامن الوطني تصور شامل المفهوم–الأهمية –المجالات –المقومات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2004، ص 13.

[3] خضر عباس عطوان، البيئة الخارجية والامن الوطني العراقي، محاضرة ألقيت على طلبة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، قسم السياسة الدولية، بتاريخ 23/9/2018.

[4] **United nation trust fund for human security, human security in theory and practice, human security unit office for the coordination of humanitarian affairs, United Nation, New York,2009, p.8**

[5] **Hideaki Shinoda, Chapter 1 The Concept of Human Security: Historical and Theoretical Implications, IPSHU English Research Report Series No.19 Conflict and Human Security: A Search for New Approaches of Peace-building (2004), p.6, published on link: https://home.hiroshima-u.ac.jp/heiwa/Pub/E19/chap1.pdf**

[6] **Hasan Mahmud and others, Human Security or National Security: the Problems and Prospects of the Norm of Human Security, Journal of politics and law, The Canadian Center of Science and Education (CCSE), Vol. 1, NO. 4, Canada, December 2008, p.67.**

[7] محمد شاكر سعيد، عبد العزيز الحرفش، مفاهيم امنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2010، ص 11.

[8] **Hasan Mahmud, op. cit. , p.68.**

[9] **Sabina Alkire, A Conceptual Framework for Human Security, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE, Queen Elizabeth House, University of Oxford 2003, p.13.**

[10] فهد بن محمد الشقحاء، الامن الوطني: تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، العدد 338، الرياض 2004، ص 35–36

[11] فهد بن محمد الشقحاء، مصدر سبق ذكره، ص 36.

[12] المصدر نفسه، ص 37.

[13] المصدر نفسه، ص 38

[14] فهد بن محمد الشقحاء، مصدر سبق ذكره، ص 38

[15] **Des Gasper and Oscar A. Gómez, Human Security Thinking in Practice - 'Personal Security', 'Citizen Security', Comprehensive Mappings, International Institute of Social Studies, The Hague Erasmus University Rotterdam, Netherlands, 2015, p.6.**

[16] **United nation trust fund for human security, op. cit. , p.9-10.**

[17] **Des Gasper and Oscar A. Gómez, op. cit. p.12-13.**

[18] **United nation trust fund for human security, op. cit. , p.10-11.**

[19] **Ibid, p.11-12.**

[20] **United nation trust fund for human security, op. cit. , p.13.**

[21] **Hasan Mahmud and others, op. cit. , p.69.**

[22] محمد سعد أبو عامود، مفهوم امن الانسان: النشأة والتطور، مركز الاعلام الأمني، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص 3–4.

[23] **United nation trust fund for human security, op. cit. , p.6**

[24] **United nation trust fund for human security, op. cit. , p. 6-7.**

[25] **Ibid , p.7-8.**

[26] **Stockholm International Peace Research Institute, Global military spending remains high at $1.7 trillion, published on link: https://www.sipri.org/media/press-release/2018/global-military-spending-remains-high-17-trillion**